

توزيع الدخل بين الريف والحضر  
في جمهورية مصر العربية خلال الفترة  
١٩٥٢ - ١٩٨١ / ٨٢

د. أحمد محمد الله السهاك  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة  
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة قطر

## مقدمة

توجد فجوة واسعة بين الريف والحضر ، أي بين القرية والمدينة . وهذه الفجوة ذات أبعاد متعددة : اقتصادية واجتماعية وثقافية . ورغم أهمية الأبعاد الاقتصادية لتلك الفجوة ، فإن بحثها لم ينل العناية الكافية من الباحثين . ويكاد يقتصر ما كتب عن العلاقة النسبية بين الريف والحضر على موضوعين هما : الفائض الزراعي ووسائل تعبئته من أجل استخدامه في تنمية القطاعات الأخرى وخاصة الصناعة ، ومعدلات التبادل الداخلية بين الزراعة والقطاعات الأخرى وخاصة الصناعة . ومن ثم فهناك ندرة شديدة في البحوث التي تتناول العلاقة النسبية بين مستويات الدخل في الريف والحضر<sup>(١)</sup> .

ونحاول في هذه الدراسة تقديم صورة لتوزيع الدخل المحلي الإجمالي فيما بين الريف والحضر . فنحاول في البداية تقدير متوسط الدخل النقدي للفرد في كل من الريف والحضر ، ثم ننتقل إلى تقدير متوسط الدخل الحقيقي للفرد في كل من القطاعين ، ثم ننهي هذه الدراسة بدراسة موجزة لبعض المؤشرات الدالة على التفاوت بين الريف والحضر . ومن ثم تنقسم هذه الدراسة إلى المباحث الآتية :

المبحث الأول : تقدير متوسط الدخل النقدي للفرد في كل من الريف والحضر .

المبحث الثاني : تقدير متوسط الدخل الحقيقي للفرد في كل من الريف والحضر .

المبحث الثالث : بعض المؤشرات الأخرى الدالة على التفاوت بين الريف والحضر .

\* \* \*

# المبحث الأول

## تقدير متوسط الدخل النقدي للفرد في كل من الريف والحضر

نهدف في هذا المبحث إلى تقدير متوسط الدخل النقدي للفرد في كل من الريف والحضر عند نقط زمنية متفرقة خلال الخمسينيات والستينيات ، ثم خلال فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات . وقد زاد من صعوبة هذه المهمة ، عدم توافر بيانات عن دخول الأفراد في مصر ، حيث علينا أن نبحث عن طريقة مناسبة تستخدم البيانات المتاحة مع حصر الفروض النظرية في أضيق نطاق ممكن . وتتلخص الطريقة المستخدمة في محاولة تقدير الدخل المحلي الإجمالي المتولد في كل من الريف والحضر ، ثم قسمة هذا الدخل على عدد السكان في كل قطاع .

### وأهم الفروض التي يقوم عليها التقدير هي :

١ - حيث أن سكان الريف يتكونون من سكان يعملون بالزراعة كمهنة رئيسية وآخرين يعملون بمهن غير زراعية كالخدمات والحرف والصناعات الصغيرة . . . إلخ ، فإن إجمالي الدخل المحلي لسكان الريف يتكون من الدخل المتولد من قطاع الزراعة مضافاً إليه الدخل المتولد من الأنشطة الأخرى خلاف الزراعة<sup>(٣)</sup> . وبالنسبة للفترة حتى ١٩٧٤ ، سنقسم سكان الريف بين زراعيين وغير زراعيين بنسبة ٨٥٪ : ١٥٪ كما جاء في إحدى دراسات منظمة الأغذية والزراعة (F.A.O)<sup>(٣)</sup> ، أما في الفترة ١٩٧٥ - ٨٢/١٩٨١ فإننا سنقسم سكان الريف بين زراعيين وغير زراعيين بنسبة ٨٠٪ : ٢٠٪ ، وذلك لزيادة تنوع الأنشطة الزراعية في الريف في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات بالمقارنة بما كان عليه الوضع في الخمسينيات والستينيات<sup>(٤)</sup> .

٢ - نظراً لعدم وجود بيانات يمكن الاعتماد عليها في تحديد دخول الذين لا يعملون بالزراعة في الريف ، فقد لجأ الباحث إلى افتراض أن متوسط دخل الفرد الذي لا يعمل بالزراعة ويقطن الريف يعادل ٩٠٪ من متوسط دخل الفرد في الحضر . وهناك مبررات لعدم افتراض أن متوسط دخل الفرد الذي يقيم في الريف ولا يعمل بالزراعة مساو لمتوسط دخل الفرد الذي يعمل بالزراعة في الريف . ففي دراسة مكتب العمل الدولي عن تشريح الفقر الريفي في مصر ، نجد أن الأسر ذات أعلى متوسط دخل سنوي هي الأسر التي يكون أربابها مستخدمين لدى الحكومة في الجيش النظامي ، ثم يأتي الحائزون للأرض في المرتبة الثانية ، ثم المستخدمون لدى الحكومة في الخدمة المدنية في المرتبة الثالثة . أما العمال الزراعيون فيأتون في المرتبة الثانية عشرة والأخيرة<sup>(٥)</sup> .

٣ - حيث أنه ورد في تعداد السكان لعام ١٩٦٠ أن نسبة سكان الحضر الذين يعملون بالزراعة تبلغ ٢, ١٢٪ من إجمالي قوة العمل الحضرية وحوالي ٥, ٧٪ من إجمالي العاملين بالزراعة على المستوى القومي ، وأن تلك النسبة بلغت ٤, ١٠٪ من إجمالي قوة العمل الحضرية و ٤, ٩٪ من إجمالي العاملين بالزراعة على المستوى القومي في تعداد السكان لعام ١٩٧٦<sup>(٦)</sup> ، فإن الباحث سيفترض أن ١٠٪ من الدخل المحلي الإجمالي المتولد في قطاع الزراعة يؤول إلى سكان الحضر<sup>(٧)</sup> . وسوف نفترض أن متوسط دخل العاملين بالزراعة والمقيمين بالحضر يساوي متوسط دخل الفرد في الحضر .

وبيين الجدول (١) كيفية الوصول إلى تقدير إجمالي دخل سكان الريف وسكان الحضر ، وبيين الجدول (٢) تقديرات متوسط الدخل النقدي للفرد في كل من الريف والحضر وعلى المستوى القومي .

**جدول ( ١ )**  
**السكان والدخل في الريف والحضر وعلى المستوى القومي**

بيان السنوات	إجمالي عدد السكان مليون نسمة (١)	سكان الريف مليون نسمة (٢)	سكان الحضر مليون نسمة (٣)	سكان الريف غير العاملين بالزراعة مليون نسمة (٤)	سكان الريف العاملون بالزراعة مليون نسمة (٥)	الدخل المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية جنيه (٦)	الدخل الزراعي بالأسعار الجارية مليون جنيه (٧)	الدخل الزراعي الذي يؤول إلى سكان الريف مليون جنيه (٨)	إجمالي دخل سكان الريف مليون جنيه (٩)	إجمالي دخل سكان الحضر مليون جنيه (١٠)	إجمالي دخل سكان الحضر مليون جنيه (١١)
١٩٥٣	٢١,٩٤٣	١٤,٣٠٦	٧,٦٣٧	٢,١٤٦	١٢,١٦٠	٨٠٦,٠	٢٥٢,٠	٢٢٦,٨	١١٤,٣٤	٣٤١,١٤	٤٦٤,٨٦
١٩٦٠	٢٥,٨٣٢	١٦,١٢٠	٩,٧١٢	٢,٤١٨	١٣,٧٠٢	١٢٨٥,٢	٤٥٥,٠	٣٦٤,٥	١٦٥,١٧	٥٢٩,٦٧	٧٥٥,٥٣
١٩٦٥	٢٩,٣٨٩	١٧,٦٠٤	١١,٧٨٥	٢,٦٤١	١٤,٩٦٢	١٩٧٥,٠	٥٢٨,٠	٤٧٥,٢	٢٤٧,٢٠	٧٢٢,٤٠	١٢٥٢,٦٠
١٩٧٠	٣٣,٣٢٩	١٩,٢٨٠	١٤,٠٤٩	٢,٨٩٢	١٦,٣٨٨	٢٥٥٢,٨	٧٧٣,٠	٦٩٥,٧	٢٨٥,٣٠	٩٨١,٠٠	١٥٧١,٨٠
١٩٧١	٣٣,١٥٦	١٩,٠٠٣	١٤,١٥٣	٢,٨٥٠	١٦,١٥٣	٣٠٩٣,٥	٧٧٤,١	٦٩٦,٧	٣٦١,٦٧	١٠٥٨,٣٧	٢٠٣٥,١٣
١٩٧٢	٣٣,٧٩٧	١٢,٢٩٧	١٤,٥٠٠	٢,٨٩٥	١٦,٤٠٢	٣٢٠٩,٩	٩٣٣,١	٨٣٩,٨	٣٥٥,١٣	١١٩٤,٩٣	٢٠١٤,٩٧
١٩٧٣	٣٤,٤٤٩	١٩,٦٠٠	١٤,٨٤٩	٢,٩٤٠	١٦,٦٦٠	٣٥٢٦,٨	١٠٦٢,٤	٩٥٦,٢	٣٨٢,٣٥	١٣٣٨,٥٥	٢١٨٨,٢٥
١٩٧٤	٣٥,١١٤	١٩,٩٨٣	١٥,٣١٠	٢,٩٩٧	١٦,٩٨٦	٤١٩٩,٦	١٢٧٩,٦	١١٥١,٦	٤٥٣,٤٢	١٦٠٥,٠٢	٢٥٩٤,٥٨
١٩٧٥	٣٥,٧٩٢	٢٠,٢١٢	١٥,٥٨٠	٤,٠٤٢	١٦,١٧٠	٥٠٦١,٣	١٤٦٨,١	١٣٢١,٣	٤٨٣,٩٦	٢٠١٤,٦٦	٣٠٤٦,٦٤
١٩٧٦	٣٦,٧٧٣	٢٠,٦٥٦	١٦,١١٧	٤,١٣١	١٦,٥٢٥	٦١٦٤,٢	١٧٤٢,٢	١٦٥٨,٠	٤٨٣,٣٢	٢٠١٤,٦٦	٣٧٥٢,٢٤
١٩٧٧	٣٧,٣٤٧	٢٠,٩٨٣	١٦,٣٦٤	٤,١٩٧	١٦,٧٨٦	٧٣٩٩,٩	٣٠٣٧,٦	١٨٣٣,٨	١٠٢٢,٥٢	٢٨٥٦,٣٢	٤٥٤٣,٥٨
١٩٧٨	٣٨,٣٨٤	٢١,٤٩٥	١٦,٧٨٩	٤,٢٩٩	١٧,١٩٦	٩٠١٣,٢	٢٢٨٥,٨	٢٠٥٧,٢	١٢٧٦,٤٢	٣٣٣٣,٦٢	٥٦٧٩,٥٨
١٩٧٩	٣٩,٤٥٤	٢٢,٠٥١	١٧,٤٠٣	٤,٤١٠	١٧,٦٤١	٩٨٤٦,٠	٢٥٨٣,٠	٢٣٢٤,٧	١٣٦٨,٥١	٣٦٩٣,٢١	٦١٥٢,٧٩
١٩٨٠	٤٠,٧١١	٢٢,٧١٤	١٧,٩٩٧	٤,٥٤٣	١٨,١٧١	١١٨٨٢,٠	٢٦٦٨,٠	٢٤٠١,٢	١٧١٩,٧١	٤١٢٠,٩١	٧٧٦١,٠٩
٨١/١٩٨٠	٨١,٢٧٨	٢٣,٠١١	١٨,٢٦٧	٤,٦٠٢	١٨,٤٠٩	١٥٨٠٨,٣	٣٢٢٢,٠	٢٩٣٥,٨	٢٣٣١,٤٢	٥٢٧٦,٢٢	١٠٥٤١,٠٨
٨٢/١٩٨١	٤٢,٣٥٨	٢٣,٥٨٩	١٨,٧٦٩	٤,٧١٨	١٨,٨٧١	١٩٦٣٨,٨	٣٨٩١,٨	٣٥٠٢,٦	٢٩١٧,١٤	٦٤١٩,٧٤	١٣٢١٩,٠٦

مصادر وملاحظات :

١ - الأعمدة (١) ، (٢) ، (٣) ، السنوات ١٩٥٣ ، و ١٩٦٠ ، و ١٩٦٥ ، و ١٩٧٠ من : د. كريمة كريم «توزيع الدخل بين الحضر والريف...» ، مرجع سابق ، جدول (١) بالملحق ، ص ١٠١-١٠٢ . أما باقي السنوات فمأخوذة من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، بيانات غير منشورة ، مع ملاحظة أن بيانات عامي ١٩٨٠ / ٨١ ، و ١٩٨١ / ٨٢ هي متوسط حسابي بسيط لأعداد السكان في السنوات الميلادية المناظرة . وابتداء من ١٩٧١ ، لا تشمل بيانات السكان المصريين العاملين بالخارج ، أي تقتصر على السكان الموجودين داخل الجمهورية .

٢ - عمود (٤) تم الحصول عليه عن طريق ضرب أرقام العمود (٢) في (١٥ ، ٠) حتى عام ١٩٧٤ ، ثم في

- (٢٠, ٠) خلال باقي الفترة . أما العمود (٥) فهو عبارة عن عمود (٢) - عمود (٤) .
- ٣ - الدخل المحلي الإجمالي ، عمود (٦) ، السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ من د. كريمة كريم ، المرجع السابق مباشرة أما السنوات ١٩٧١ - ١٩٧٨ فمن : وزارة التخطيط ، تطور الاقتصاد المصري في عشر سنوات . . مرجع سابق ، الجدولان (٣) ، (٤) ص ص ٤٠ - ٤١ . أما السنوات ١٩٧٩ - ٨٢/١٩٨١ فمن : البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد السادس والثلاثون ١٩٨٣ ، العدد الأول (بالانجليزية) ، الملحق ، ص ١٢٩ ، استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط .
- ٤ - الدخل الزراعي ، عمود (٧) ، السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ من د. كريمة كريم . . المرجع السابق مباشرة : نفس الجدول ونفس الصفحات ، أما السنوات ١٩٧١ - ١٩٧٨ فمن : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٥٢ - ١٩٧٩ (القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ ، ص ٢٢٧ . أما السنوات ١٩٧٩ - ٨٢/١٩٨١ فمن البنك الأهلي المصري المرجع السابق مباشرة ، ص ١٢٩ .

٥ - عمود (٨) عو عبارة عن عمود (٧) مضروباً في (٩, ٠) ، وعمود (٩) محسوب كالآتي :

( عمود (٦) - عمود (٨) )

$$\times ٩,٠ \times \text{عمود (٤)}$$

( عمود (٣) + عمود (٤) )

وعمود (١٠) = عمود (٩) + عمود (٨) .

وعمود (١١) = عمود (٦) - عمود (١٠) .

جدول ( ٢ )

متوسط الدخل النقدي للفرد في الريف والحضر وعلى المستوى القومي

بيان	متوسط دخل الفرد على المستوى القومي جنيه (١)	متوسط دخل المزارع في الريف جنيه (٢)	متوسط دخل الفرد في الريف جنيه (٣)	متوسط دخل الفرد في الحضر جنيه (٤)	متوسط دخل المزارع في الريف/متوسط الدخل على المستوى القومي (%) (٥)	متوسط دخل الريفي/متوسط الدخل على المستوى القومي (%) (٦)	متوسط دخل المزارع/متوسط دخل الفرد في الحضر (%) (٧)	متوسط دخل الريفي/متوسط دخل الفرد الحضري (%) (٨)	سنوات
١٩٥٣	٣٦,٧	١٨,٧	٢٣,٩	٦٠,٩	٥١,٠	٦٥,١	٣٠,٧	٣٩,٢	
١٩٦٠	٤٩,٨	٢٦,٦	٣٢,٩	٧٧,٨	٥٣,٤	٦٦,١	٣٤,٢	٤٢,٣	
١٩٦٥	٦٧,٢	٣١,٨	٤١,٠	١٠٦,٣	٤٧,٣	٦١,٠	٢٩,٩	٣٨,٦	
١٩٧٠	٧٦,٦	٤٢,٥	٥٠,٩	١١١,٩	٥٥,٥	٦٦,٥	٣٨,٠	٤٥,٥	
١٩٧١	٩٣,٣	٤٣,٢	٥٥,٧	١٤٣,٨	٤٦,٣	٥٩,٧	٣٠,١	٣٨,٧	
١٩٧٢	٩٥,٠	٥١,٢	٦١,٩	١٣٩,٠	٥٣,٩	٦٥,٢	٣٦,٨	٤٤,٥	
١٩٧٣	١٠٢,٤	٥٧,٤	٦٨,٣	١٤٧,٤	٥٦,١	٦٦,٧	٣٨,٩	٤٦,٣	
١٩٧٤	١١٩,٦	٦٧,٨	٨٠,٣	١٧١,٥	٥٦,٧	٦٧,١	٣٩,٥	٤٦,٨	
١٩٧٥	١٤١,٤	٨١,٧	٩٩,٧	١٩٥,٥	٥٧,٨	٧٠,٥	٤١,٨	٥١,٠	
١٩٧٦	١٦٧,٦	٩٤,٩	١١٦,٨	٢٣٢,٨	٥٦,٦	٦٩,٧	٤٠,٨	٥٠,٢	
١٩٧٧	١٩٨,١	١٠٩,٢	١٣٦,١	٢٧٧,٧	٥٥,١	٦٨,٧	٣٩,٣	٤٩,٠	
١٩٧٨	٢٣٥,٤	١١٩,٦	١٥٥,١	٣٣٨,٣	٥٠,٨	٦٥,٩	٣٥,٤	٤٥,٨	
١٩٧٩	٢٤٩,٦	١٣١,٨	١٦٧,٥	٣٥٣,٥	٥٢,٨	٦٧,١	٣٧,٣	٤٧,٤	
١٩٨٠	٢٩١,٩	١٣٢,٢	١٨١,٤	٤٣١,٢	٤٥,٣	٦٢,١	٣٠,٧	٤٢,١	
٨١/١٩٨٠	٣٨٣,٠	١٥٩,٥	٢٢٨,٩	٥٧٧,١	٤١,٦	٥٩,٨	٢٧,٦	٣٩,٧	
٨٢/١٩٨١	٤٦٣,٦	١٨٥,٦	٢٧٢,٢	٧٠٤,٣	٤٠,٠	٥٨,٧	٢٦,٤	٣٨,٦	
متوسط الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٠	١٠٤,٧	٥٧,٣	٦٩,٥	١٥١,٥	٥٤,٧	٦٦,٤	٣٧,٨	٤٥,٩	
متوسط الفترة ٨٢/١٩٨١ - ١٩٧٦	٢٨٤,٢	١٣٢,٣	١٧٩,٧	٤١٦,٤	٤٦,٩	٦٣,٢	٣٢,٠	٤٣,٢	

المصدر : محسوب بواسطة الباحث بالاعتدال على جدول (١) كالاتي :

- عمود (١) = عمود (٦) على عمود (١) في جدول (١) .
- عمود (٢) = عمود (٨) على عمود (٥) في جدول (١) .
- عمود (٣) = عمود (١٠) على عمود (٢) في جدول (١) .
- عمود (٤) = عمود (١١) على عمود (٣) في جدول (١) .
- عمود (٥) = عمود (٢) على عمود (١)  $\times ١٠٠$  .
- عمود (٦) = عمود (٣) على عمود (١)  $\times ١٠٠$  .
- عمود (٧) = عمود (٢) على عمود (٤)  $\times ١٠٠$  .
- عمود (٨) = عمود (٣) على عمود (٤)  $\times ١٠٠$  .

## ملاحظات :

- ١ - تعبير « مزارع » يستخدم بحيث يعبر عن الفرد الذي تكون الزراعة هي مهنته الرئيسية سواء أكان حائزاً للأرض أو عاملاً زراعياً .
- ٢ - التقديرات السابقة لمتوسط دخل الفرد في الريف قد تكون متحيزة لأعلى بعض الشيء لعدة أسباب منها :

( أ ) يتضمن إجمالي دخل سكان الريف الريع ( الإيجار ) الذي يدفعه مستأجرو الأراضي الزراعية للملاك الغائبين والذين يقطنون الحضر .  
فعدم توافر بيانات عن عدد هؤلاء الملاك أو دخولهم ، جعل من الصعب استبعاد ذلك الجزء من دخل الريف . وقد يكون هذا التحفظ مهماً في الخمسينيات والستينيات حيث كانت تنتشر الملكية الغائبة . أما في فترة السبعينيات ، فقد يكون هذا التحفظ قليل الأهمية بسبب توارى ظاهرة الملكية الغائبة من ناحية والانخفاض في النصيب النسبي للريع من القيمة المضافة الزراعية نتيجة للتغيرات الهيكلية في الزراعة المصرية من ناحية أخرى .

( ب ) افتراض أن متوسط دخل الفرد الذي لا يعمل بالزراعة ويقوم بالريف يعادل ٩٠٪ من متوسط دخل الفرد الذي يقيم في الحضر قد يكون افتراضاً مغالي فيه بعض الشيء

( ج ) افتراض أن ١٠٪ فقط من الدخل الزراعي يؤول إلى سكان الحضر يعتبر افتراضاً متحيزاً إلى أدنى . حيث تتميز أراضي هؤلاء السكان بقربها من المدن حيث تزرع بالخضر والفاكهة التي لا تخضع لنظام الدورة الزراعية الإجبارية ولا تخضع لنظام التسليم الإجباري للحكومة . ومن ثم تكون حصتهم في الدخل الزراعي مرتفعة كثيراً عن نسبتهم إلى إجمالي السكان العاملين بالزراعة على المستوى القومي .



٣ - تقوم الحسابات السابقة على فرض أساسي هو أن بيانات الدخل المحلي الإجمالي سواء بالنسبة للاقتصاد ككل أو بالنسبة لقطاع الزراعة هي بيانات موثوق بها ، ولا تعاني من عيوب ونواقص خطيرة . وهنا يجب الإشارة إلى ما يأتي :

(أ) بيانات الدخل المحلي الإجمالي المذكورة في الجدول مقومة بالأسعار الجارية ، وليست الثابتة ، وهي تعتمد على نظام للأسعار النسبية يبخص الزراعة حقها في مواجهة القطاعات الأخرى . حيث أن جزءاً كبيراً من الناتج الزراعي يخضع للأسعار الإدارية ، بينما الأمر ليس كذلك بالنسبة لقطاعات أخرى كالخدمات وقطاعات التوزيع وجزء كبير من الناتج الصناعي ، وخاصة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي .

(ب) سلسلة الدخل المحلي الإجمالي ، وكذلك الدخل الزراعي ، مأخوذة من عدة مصادر . ومن ثم ، فهناك احتمال كبير لعدم اتساق تلك المصادر . وعلى سبيل المثال ، فإن الدخل الزراعي لم يتغير تغيراً يذكر فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، رغم أنه مقوم بالأسعار الجارية ، حيث أنه ازداد من ٧٧٣ مليون جنيه في ١٩٧٠ إلى ١ ، ٧٧٤ مليون جنيه في ١٩٧١ ، وليس هناك من العوامل أو الظروف الطبيعية التي تدعو إلى تدهور الإنتاج الزراعي في ١٩٧١ بالقياس إلى ما كان عليه في عام ١٩٧٠ ( إذا ماتم تقويمه بالأسعار الثابتة ) ، اللهم إلا اختلاف مصدر البيانات .

٤ - تنطبق نفس الملاحظة ( ٣ . ب ) على بيانات السكان ، حيث أن تعدد المصادر للسلسلة الواحدة قد يؤدي إلى عدم اتساقها . ونلاحظ أن بيانات السكان ابتداءً من عام ١٩٧١ تشمل السكان الموجودين داخل الجمهورية فقط ولا تشمل المصريين العاملين بالخارج . وأغلب الظن أن بيانات

السكان في السنوات السابقة تشمل المصريين العاملين في الخارج ، وإلا فكيف تفسر انخفاض السكان في عام ١٩٧١ عما كانوا عليه عام ١٩٧٠ (انظر الجدول عمود (١) ) ؟

٥ - يجب النظر إلى التقديرات السابقة ، ونظراً لطبيعة البيانات والفروض التي تقوم عليها على أنها تقديرات تقريبية ، الهدف منها أساساً هو إيضاح الوضع النسبي للقطاعين .

\* \* \*

إذا استبعدنا من التقديرات السابقة عامي ١٩٧١ و ١٩٧٩ لأنها تمثلان قياً شاذة ( متطرفة ) ولاحتمال تأثر التقديرات باختلاف مصدر البيانات ، فإنه يمكن استخلاص النتائج الآتية :

١ - متوسط الدخل النقدي في الريف يقع دون متوسط الدخل النقدي للفرد على المستوى القومي

( أ ) فقد كان متوسط الدخل النقدي للفرد في الريف يمثل ١ , ٦٥٪ من متوسط دخل الفرد على المستوى القومي في عام ١٩٥٣ ، وارتفعت تلك النسبة إلى ١ , ٦٦٪ عام ١٩٦٠ . ويعزي ذلك إلى تحسن متوسط الدخل النقدي للفرد في الريف نتيجة الاهتمام النسبي بالزراعة خلال هذه الفترة . فقد ارتفع النصيب النسبي للزراعة في إجمالي الاستثمارات من ٤ , ١١٪ في الفترة ١٩٥٢/٥٣ - ٥٧/١٩٥٦ ، إلى ٩ , ١٤٪ في الفترة ١٩٥٧/٥٨ - ١٩٥٩/٦٠<sup>(٨)</sup> ، يُضاف إلى ذلك الآثار المحتملة لقانون الإصلاح الزراعي الأول من حيث تحويل جزء من الدخول التي كانت تؤول إلى سكان الحضر في صورة ريع يستحق لكبار الملاك الغائبين والمقيمين في الحضر ، إلى الريف ، وذلك نتيجة لعاملين :

(١) الاستيلاء على جزء من الأراضي التي تخص هؤلاء الملاك والتي تزيد عن الحد الأقصى للملكية الذي فرضه قانون الإصلاح الزراعي الأول ،

وتوزيع هذه الأراضي على منتفعين جدد من سكان الريف . وقد بلغت المساحة المستولى عليها طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي الأول (٤٣٤) ألف فدان<sup>(٩)</sup> . وقد ترتب على الإجراء السابق توقف الريع الذي كان يتدفق من الريف إلى الملاك الغائبين الساكنين في الحضر .

(٢) تحديد القيمة الإيجارية للفدان بسبعة أمثال الضريبة المربوطة على الأرض (أي حوالي واحد وعشرين جنيهاً للفدان) ، وهذه القيمة تقل بحوالي عشرة جنيهات عما كان سائداً في العامين السابقين مباشرة على صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول عام ١٩٥٢<sup>(١٠)</sup> . كذلك رفع قانون الإصلاح الزراعي نصيب المستأجر ، في ظل نظام الزراعة بالمشاركة ، إلى نصف عائد الفدان مع اقتسام نفقات الإنتاج ، خلاف العمل ، مناصفة بين المالك والمستأجر . ومعنى ذلك أن قوانين الإصلاح الزراعي قد أدت إلى إعادة توزيع الدخل من الحضر إلى الريف بما يساوي التخفيض في القيمة الإيجارية للأراضي المملوكة لسكان الحضر . ويقدر البعض هذا الأثر ، كميّاً بحوالي ٣٣٤, ١٠ مليون جنيه سنوياً<sup>(١١)</sup> . يضاف إلى ما تقدم أثر قوانين الإصلاح الزراعي على إعادة توزيع الثروة بين الريف والحضر . فقد ترتب على تلك القوانين الاستيلاء على مساحة تعادل حوالي ١٣٪ من إجمالي المساحة المزروعة<sup>(١٢)</sup> . فإذا فرضنا أن تلك الأراضي كانت تخص ملاكاً غائبين من سكان الحضر ، فمعنى ذلك تحويل ملكية هذه المساحة من سكان الحضر إلى سكان الريف .

(ب) ولكن نسبة متوسط الدخل النقدي للفرد في الريف إلى متوسط دخل الفرد على المستوى القومي عادت وانخفضت إلى ٦١٪ عام ١٩٦٥ . وليس من السهل إيجاد تفسير مباشر لهذا النمط من التطور . ونحاول فيما يلي فحص السياسات الاقتصادية المطبقة خلال هذه الفترة لعلنا نجد فيها بعض المبررات :

(١) ارتفعت حصة الزراعة في إجمالي الاستثمارات من ١٤,٩٪ في الفترة

١٩٥٧/٥٨ - ١٩٥٩/٦٠ ، إلى ٢٣,٤ في فترة الخطة الخمسية الأولى  
١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٤/٦٥<sup>(١٣)</sup> وتشمل هذه الحصة المبالغ المخصصة  
لمشروع السد العالي في فترة الخطة الخمسية الأولى ، وتلك المخصصة  
للتوسع الأفقي والرأسي وأيضاً المخصصة لمشروعات الري والصرف . وقد  
سبق إيضاح وجود تميز ملحوظ نحو التوسع الأفقي على حساب التوسع  
الرأسي في السياسة الاستثمارية للدولة في قطاع الزراعة ، فقد بلغت جملة  
الاستثمارات الموجهة للتوسع الرأسي ٨,٥٠ مليون جنيه ، بينما بلغت جملة  
الاستثمارات الموجهة لاستصلاح الأراضي ٤,١٧٣ مليون جنيه خلال فترة  
الخطة الخمسية الأولى<sup>(١٤)</sup> . ويرى البعض أن «تأثير الأرض المستصلحة على  
الإنتاج الزراعي كان محدوداً للغاية ، فإنتاجية الأرض الجديدة متواضعة  
بالمقارنة بالأرض القديمة . حيث أن الأرض الجديدة أقل خصوبة ،  
والملاك الجدد تعوزهم خدمات البنية الأساسية»<sup>(١٥)</sup> . ومعنى ما تقدم  
ضعف إنتاجية الاستثمارات الزراعية خلال فترة الخطة الخمسية الأولى ،  
الأمر الذي أدى إلى ضعف معدلات نمو الناتج الزراعي بالمقارنة بالناتج  
المحلي الإجمالي . ففي خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، بلغ معدل النمو  
السنوي للدخل المحلي الإجمالي ، بالأسعار الجارية حوالي ٩٪ في المتوسط ،  
بينما بلغ معدل النمو السنوي للدخل الزراعي ، بالأسعار الجارية ، حوالي  
٤,٥٪ في المتوسط خلال نفس الفترة<sup>(١٦)</sup> .

(٢) يضاف إلى ما تقدم بدء تطبيق نظام التسويق التعاوني والتسليم الإجمالي  
لبعض المحاصيل الزراعية الهامة . وقد طبق نظام التسويق التعاوني على  
محصول القطن عام ١٩٥٣ بالنسبة للمستفيدين من قانون الإصلاح  
الزراعي حماية لهم من استغلال التجار . ثم طبق هذا النظام على مستوى  
تجريبي بالنسبة لمحصول القطن ، على غير المستفيدين من قانون الإصلاح  
الزراعي في موسم ١٩٦٢ / ٦٣ . ثم تم تعميمه بطريقة تدريجية ، بحيث

شمل جميع محافظات الجمهورية منذ موسم ١٩٦٥ / ٦٦ فصاعداً<sup>(١٧)</sup>. ثم امتد نظام التسويق التعاوني ليشمل مجموعة هامة من المحاصيل الزراعية كالأرز والبصل والفول والعدس والسمسم والفول السوداني . ويقوم هذا النظام على أساس إجبار المزارعين على تسليم حصص محددة من المحاصيل الخاضعة لهذا النظام إلى الحكومة عند أسعار ثابتة . ورغم أن هذه الأسعار تتغير من سنة لأخرى إلا أنها تقل عن الأسعار السائدة في السوق الحرة مما يؤدي إلى بخس الدخول النقدية للمزارعين . وللتعرف على أثر سياسة تسعير الحاصلات الزراعية على توزيع الدخل بين الريف والحضر ، يمكن استخدام معدلات التبادل الداخلية بين الزراعة والصناعة ( على سبيل المثال ) . فالمشاهد أن معدل التبادل السلعي بين الناتج الزراعي والسلع الاستهلاكية المصنوعة التي يستهلكها سكان الريف قد هبط من ١٠٠ عام ١٩٦٠ إلى ٨٨ عام ١٩٦٥ ، والأكثر من ذلك أن معدل التبادل السلعي بين الناتج الزراعي والمدخلات المصنعة قد هبط من ١٠٠ عام ١٩٦٠ إلى ٧٩ عام ١٩٦٥<sup>(١٨)</sup>. الأمر الذي يعني حدوث تحويل للموارد من الريف إلى الحضر في صورة تدهور لمعدل التبادل الداخلي بين الزراعة والصناعة .

(ج) إذا نظرنا إلى نسبة متوسط الدخل النقدي للفرد في الريف إلى متوسط دخل الفرد على المستوى القومي في السبعينيات وأوائل الثمانينيات ( باستبعاد عامي ١٩٧١ و ١٩٧٩ لأنها يمثلان قيما شاذة ) ، فإننا نلاحظ وجود اتجاهين عامين واضحين :

(١) في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ، كان هناك اتجاه عام صعودي في النسبة المذكورة ، حيث ارتفعت هذه النسبة من ٦٦,٥٪ عام ١٩٧٠ ، إلى ٧٠,٥٪ عام ١٩٧٥ ، وبمتوسط ٦٦,٤٪ للفترة ككل ( شاملة عام ١٩٧١ ) .

(٢) في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ / ٨٢ ، كان هناك اتجاه عام هبوطي في النسبة المذكورة . حيث هبطت تلك النسبة من ٦٩,٧٪ عام ١٩٧٦ ، إلى ٥٨,٧٪ عام ١٩٨١/٨٢ ، وبمتوسط ٦٣,٢٪ خلال الفترة ككل .

ويمكن أن يعزى تحسن نسبة متوسط دخل الفرد في الريف إلى متوسط دخل الفرد على المستوى القومي في الفترة الأولى إلى نمو الدخل الزراعي بمعدلات تتماشى مع معدلات نمو الدخل المحلي الإجمالي ( ١٣,٧٪ بالنسبة للدخل الزراعي ، ١٤,٧٪ بالنسبة للدخل المحلي الإجمالي ، مقوم ، كل منهما بالأسعار الجارية ) ، في الوقت الذي كان فيه سكان الريف يتزايدون بمعدلات تقل عن معدل تزايد إجمالي سكان الجمهورية . ويمكن أن يعزى تحسن الناتج الزراعي ، خلال هذه الفترة ، إلى إتمام مشروع السد العالي الذي مكن من تحويل أراضي ري الحياض في الوجه القبلي إلى الري الدائم ، ومن ثم زيادة المساحة المحصولية ، حيث تزايدت المساحة المحصولية من ١٠,٢٩ مليون فدان في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ، في المتوسط ، إلى ١٠,٥٤ مليون فدان في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ثم إلى ١٠,٩٢ مليون فدان عام ١٩٧٣ ، وإلى ١١,١٩٩ مليون فدان عام ١٩٧٦<sup>(١٩)</sup> . كما أدى توافر المياه إلى التوسع في زراعة الأرز الذي يحتل أهمية كبيرة سواء للاستهلاك المحلي أو التصدير . يضاف إلى ما تقدم تحسن إنتاجية الفدان لعدد لا بأس به من المحاصيل الزراعية . فقد ازدادت إنتاجية فدان القمح من ١,١٦ طن متري في ١٩٧٠ إلى ١,٤٦ طن متري عام ١٩٧٥ ، وبالنسبة للأرز ، ازدادت إنتاجية الفدان من ٢,٢٨ طن متري إلى ٢,٣٠ طن متري خلال نفس الفترة ، كما ازدادت الإنتاجية بالنسبة للذرة والعدس والشعير . . . إلخ<sup>(٢٠)</sup> .

أما الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ / ٨٢ ، فقد شهدت هبوطاً في نسبة متوسط دخل الفرد في الريف إلى متوسط دخل الفرد على المستوى القومي . ويمكن أن يعزى

ذلك إلى تميز نمط توزيع الاستثمارات في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي ، بحيث وجهت معظم الاستثمارات إلى القطاع الصناعي وانشطة التوزيع والخدمات وهي الأنشطة ذات الطابع الحضري . فقد هبط نصيب الزراعة في جملة الاستثمارات المنفذة من ١٤,٦ ٪ في الفترة ١٩٦٨ / ٦٩ - ١٩٧٢ ، إلى ٧,٤ ٪ فقط في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، في الوقت الذي ارتفع فيه نصيب الصناعة في جملة الاستثمارات من ٣٣,٩ ٪ في الفترة الأولى إلى ٣٧,٣ ٪ في الفترة الثانية ، وارتفع نصيب قطاع النقل والمواصلات من ٢٣,٤ ٪ إلى ٢٦ ٪ خلال نفس الفترات السابقة<sup>(٢١)</sup> . وقد ترتب على النمط السابق لتوزيع الاستثمارات ضعف معدلات نمو دخل سكان الريف بالقياس إلى دخل سكان الحضر ، الأمر الذي يعني تميز نمط التنمية الاقتصادية ، في ظل سياسة الانفتاح . ضد المناطق الريفية . وقد ترتب على ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة أن تدهورت إنتاجية غالبية المحاصيل الرئيسية ، الأمر الذي أدى إلى بروز مشكلة الأمن الغذائي بصورة ملحّة نتيجة تزايد الاعتماد على الخارج في سد حاجة السكان من الغذاء وخاصة الحبوب (القمح ودقيقه بصفة أساسية) . يضاف إلى ما تقدم استمرار السياسات السعرية التي من شأنها بخس دخول سكان الريف بالمقارنة بدخول سكان الحضر وقد يثير البعض ، هنا ، مسألة تسليم الحكومة مستلزمات الإنتاج كالأسمدة والبذور والمبيدات للمزارعين بأسعار مدعمة ( تقل عن أسعار السوق الحرة ) . وعليه ، فلكي نتوصل إلى الضريبة المقنعة المفروضة على قطاع الزراعة يجب خصم الدعم الذي يحصل عليه هذا القطاع . وقد قام البنك الدولي بتقدير حصيلة الضرائب المقنعة المفروضة على القطاع الزراعي كالآتي :

جدول ( ٣ )  
تدفق الموارد فيما بين القطاعات ( مليون جنيه )

السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٦
بيان			
تحويلات إلى خزانة هيئة القطن	٦٤,٨	١٣٦,٨	٩٢,٤
مكاسب سعر الصرف	١١٤,٠	١٧٧,٠	١٠٠,٠
مجموع التحويلات من قطاع الزراعة	١٧٨,٨	٣١٣,٨	١٩٢,٤
الاعانات المباشرة	١٥,٨	١٢,٧	٥٦,٨
استثمارات القطاع العام في الزراعة	٥١,٠	٥٤,٠	٤٩,٠
الانفاق الجاري لوزارة الزراعة	١٦,٤	١٩,٨	٢٦,٠
الانفاق الجاري لوزارة الري	١٨,٤	١٩,٩	٢٨,٨
مجموع التحويلات إلى قطاع الزراعة	١٠١,٦	١٠٦,٤	١٦٠,٦
صافي التدفقات إلى قطاع الزراعة	٧٧,٢-	٢٠٧,٤-	٣١,٨-

source : Waterbury; j. "Patterns of Urban Growth and Income Distribution in Egypt" in Abdel-khalek, G. & Tignor, R., (eds.), op. cit., Table (10.3), P. 313.

ويتضح من التقدير السابق أن هناك تحويلات صافية للموارد من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى الأمر الذي يعني تحمل الزراعة ، وبالتالي سكان الريف ، عبء تمويل التنمية في القطاعات الأخرى .

٢ - أما إذا قارنا متوسط الدخل النقدي للفرد من المزارعين بمتوسط الدخل النقدي للفرد على المستوى القومي ، فإن النسبة بينهما تصبح أكثر انخفاضا



من تلك الخاصة بمتوسط دخل الفرد في الريف . فقد بلغت تلك النسبة ٥١٪ عام ١٩٥٣ ، ثم ارتفعت إلى ٥٣,٤٪ عام ١٩٦٠ ، ولكنها عادت وانخفضت إلى ٤٧,٣٪ عام ١٩٦٥ . والملاحظ أن سلوك هذه النسبة يتبع تماماً سلوك نسبة متوسط الدخل النقدي للفرد في الريف إلى متوسط دخل الفرد على المستوى القومي ، وإن كانت عند مستوى يقل عنها بعض الشيء . وبناء على القيم المذكورة لهذه النسبة ، يمكن القول بأن متوسط الدخل النقدي للمزارع كان يمثل حوالي نصف متوسط الدخل النقدي للفرد على المستوى القومي خلال فترة الخمسينات والنصف الأول من الستينات . أما في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات فإنه يمكن التمييز بين اتجاهين واضحين إلى حد ما :

(أ) في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ، كان هناك اتجاه عام شبه صعودي لتلك النسبة حيث ارتفعت من ٥٥,٥٪ عام ١٩٧٠ ، إلى ٥٧,٨٪ عام ١٩٧٥ ، وبمتوسط ٥٤,٧٪ للفترة ككل (شاملة عام ١٩٧١) .

(ب) في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١/٨٢ ، كان هناك اتجاه هبوطي في تلك النسبة ، حيث هبطت من ٥٦,٦٪ عام ١٩٧٦ ، إلى ٤٠٪ عام ١٩٨١/٨٢ ، وبمتوسط ٤٦,٩٪ للفترة ككل (شاملة عام ١٩٧٩) .

ومعنى ما تقدم أن فترة الانفتاح الاقتصادي ونتيجة للعوامل المذكورة في (١. ج) ، قد شهدت تدهوراً واضحاً في الوضع النسبي لمزارعي الريف بالقياس إلى الفترة السابقة على تطبيق هذه السياسة .

٣ - وفي حالة مقارنة متوسط الدخل النقدي للفرد في الريف بنظيره في الحضر ، فإن الفجوة تبدو أكثر اتساعاً . فقد بلغت نسبة متوسط الدخل النقدي للفرد في الريف إلى نظيره في الحضر ٣٩,٢٪ عام ١٩٥٣ ، ثم ارتفعت إلى ٤٢,٣٪ عام ١٩٦٠ . ولكنها عادت وهبطت إلى ٣٨,٦٪ عام ١٩٦٥ . وعليه ، يمكن القول بأن نسبة متوسط دخل الفرد في الحضر إلى نظيره في

الريف قد بلغت حوالي (٢,٥ : ١) في المتوسط خلال الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات . وتقع مصر في مكان وسط بين الدول النامية من حيث مقدار الفجوة بين الحضر والريف (مقيسة بالنسبة بين متوسط الدخل النقدي للفرد في القطاعين) . فهناك دول نامية تكون فيها الفجوة أكثر اتساعاً من مصر مثل : بنجلاديش ، ٢,٧ : ١ ، (عام ١٩٦٣ / ٦٤) ، وأوغندا ، ٣,٤٢ : ١ ، (عام ١٩٦٤) ، والبرازيل ، ٢,٧٣ : ١ ، (عام ١٩٧٠) ، وزامبيا ، ٩,٣٨ : ١ (عام ١٩٦٦) وهناك دول أخرى تكون فيها الفجوة أقل اتساعاً من مصر منها : الهند ، ١,٦٧ : ١ ، (متوسط الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٩) ، والفلبين ، ١,٩٢ : ١ (عام ١٩٦٥) ، وباكستان الغربية ، ١,٢٧ : ١ ، (عام ١٩٦٣ / ٦٤) (٢) . أما في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، فإنه يمكن التمييز بين فترتين فرعيتين :

(أ) الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ، وفيها ازدادت نسبة متوسط دخل الفرد في الريف إلى نظيره في الحضر من ٤٥,٥ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ٥١ ٪ عام ١٩٧٥ ، وبمتوسط ٤٥,٩ ٪ للفترة ككل (شاملة عام ١٩٧١) . ومعنى ذلك أن النسبة بين متوسط دخل الفرد في الحضر إلى نظيره في الريف قد بلغت حوالي (٢,١٨ : ١) في المتوسط خلال هذه الفترة . مما يشير إلى انخفاض مقدار الفجوة بين الحضر والريف في هذه الفترة بالقياس إلى الفترات السابقة .

(ب) الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ / ٨٢ ، وفيها أخذت النسبة السابقة اتجاهاً هبوطياً واضحاً ، حيث انخفضت من ٥٠,٢ ٪ عام ١٩٧٦ ، إلى ٣٨,٦ ٪ عام ١٩٨١ / ٨٢ ، وبمتوسط ٤٣,٢ ٪ للفترة (شاملة عام ١٩٧٩) . ومعنى ذلك أن النسبة بين متوسط دخل الفرد في الحضر ونظيره في الريف قد

بلغت حوالي (٢,٣٢ : ١) في المتوسط خلال هذه الفترة ، الأمر الذي يشير إلى ازدياد الفجوة بين الدخول النقدية في الحضر والريف خلال فترة الانفتاح الاقتصادي بالقياس إلى الفترة السابقة على تطبيق هذه السياسة .

٤ - نفس الاتجاهات العامة السابقة تبرز عند مقارنة متوسط دخل المزارع في الريف ومتوسط دخل الفرد في الحضر ، وإن كان مقدار الفجوة يصبح أكثر اتساعاً في هذه الحالة ، كما يتضح ذلك من فحص بيانات العمود (٧) ومقارنته بالعمود (٨) من جدول (٢)<sup>(١٣)</sup> .

## المبحث الثاني

### تقدير متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الريف والحضر

إن التفاوت بين مستويات الدخل النقدية في الريف والحضر لا يعكس ، في الواقع التفاوت بين مستويات المعيشة للفرد في القرية والمدينة . فقد يكون الفرق بين مستوى معيشة الفرد في الريف ومستوى معيشة الفرد في الحضر ( مقياسا بمتوسط الدخل الحقيقي للفرد ) مختلفاً عن الفرق بين دخولهما النقدية . لذلك ، فمن الأمور ذات الأهمية : تقدير توزيع الدخل الحقيقي بين الريف والحضر ، حتى يمكن معرفة مقدار الفجوة بين مستويات معيشة الأفراد في القطاعين . ويبين الجدول الآتي تقدير متوسط الدخل الحقيقي للفرد في كل من الريف والحضر .

**جدول ( ٤ )**  
**متوسط الدخل الحقيقي للفرد في كل من الريف والحضر في الفترة**  
**١٩٥٣-١٩٨١/٨٢ (بأسعار ١٩٦٦/٦٧ = ١٠٠)**

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر (١)	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف (٢)	متوسط الدخل الحقيقي للمزارع (جنيه) (٣)	متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الريف (جنيه) (٤)	متوسط الدخل الحقيقي للفرد (جنيه) (٥)	متوسط الدخل الحقيقي للمزارع/الحقيقي للفرد في الحضر (%) (٦)	متوسط الدخل الحقيقي للريفي/الحقيقي للفرد في الحضر (%) (٧)
١٩٥٣	٧٥,٢	٥٦,٨	٣٢,٩	٤٢,١	٨١,٠	٤٠,٦	٥٢,٠
١٩٦٠	٧٧,٨	٧١,٢	٣٧,٤	٤٦,٢	١٠٠,٠	٣٧,٤	٤٦,٢
١٩٦٥	٨٥,٦	١٠٩,٦	٢٩,٠	٣٧,٤	١٢٤,٢	٢٣,٣	٣٠,١
١٩٧٠	١١١,٤	١١٥,٧	٣٦,٧	٤٤,٠	١٠٠,٤	٣٦,٦	٤٣,٨
١٩٧١	١١٥,٠	١١٧,٨	٣٦,٧	٤٧,٣	١٢٥,٠	٢٩,٤	٣٧,٨
١٩٧٢	١١٧,٩	١٢١,٨	٤٢,٠	٥٠,٨	١١٧,٩	٣٥,٦	٤٣,١
١٩٧٣	١٢٢,٤	١٣١,٢	٤٣,٨	٥٢,١	١٢٠,٤	٣٦,٤	٤٣,٣
١٩٧٤	١٣٥,٧	١٤٩,٦	٤٥,٣	٥٣,٧	١٢٦,٤	٣٥,٨	٤٢,٥
١٩٧٥	١٤٨,٩	١٦٧,٩	٤٨,٧	٥٩,٤	١٣١,٣	٣٧,١	٤٥,٢
١٩٧٦	١٦٤,٢	١٨٧,٨	٥٠,٥	٦٢,٢	١٤١,٨	٣٥,٦	٤٣,٩
١٩٧٧	١٨٥,١	٢٠٦,٧	٥٢,٨	٦٥,٨	١٥٠,٠	٣٥,٢	٤٣,٩
١٩٧٨	٢٠٥,٦	٢٣٤,٢	٥١,١	٦٦,٢	١٦٤,٥	٣١,١	٤٠,٢
١٩٧٩	٢٢٦,٠	٢٤٨,٧	٥٣,٠	٦٧,٤	١٥٦,٤	٣٣,٩	٤٣,١
١٩٨٠	٢٧٢,٧	٣١١,٠	٤٢,٥	٥٨,٣	١٥٨,١	٢٦,٩	٣٦,٩
٨١/١٩٨٠	٢٨٨,٩	٣٣١,٨	٤٨,١	٦٩,٠	١٩٩,٨	٢٤,١	٣٤,٥
٨٢/١٩٨١	٣٢١,٦	٣٧٦,٨	٤٩,٣	٧٢,٣	٢١٩,٠	٢٢,٥	٣٣,٠
متوسط الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٠	١٢٥,٢	١٣٤,٠	٤٢,٨	٥١,٩	١٢١,٠	٣٥,٤	٤٢,٩
متوسط الفترة ٨٢/١٩٨١ - ١٩٧٦	٢٣٧,٧	٢٧١,٠	٤٩,٢	٦٦,٣	١٧٥,٢	٢٨,١	٣٧,٨

## مصادر وملاحظات :

العمودان (١) و (٢) : السنوات ١٩٥٣ و ١٩٦٠ و ١٩٦٥ مأخوذة من :  
د . كريمة كريم ، «توزيع الدخل بين الحضر والريف . .» مرجع سابق ،  
جدول (٤) ص ٧٣ ، والأرقام الخاصة بالحضر مأخوذة من : البنك الأهلي  
المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة . والأرقام الخاصة بالريف مأخوذة  
من :  
Radwan, S., Agrarian Reform..., Op. Cit., P.31 .

وكما جاء في كتاب د . سمير رضوان ، فإن الأرقام القياسية لعامي ١٩٥٣  
و ١٩٦٠ تمثل الرقم القياسي لنفقة معيشة العمال الزراعيين ، والرقم القياسي لعام  
١٩٦٥ يمثل الرقم القياسي لأسعار الطعام .

أما السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨١/٨٢ . فمأخوذة من :  
البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثامن والعشرون ،  
١٩٧٥ ، العدد الأول ، الملحق الإحصائي ص ص ١٣٧ - ١٣٨ .  
، النشرة الاقتصادية ، المجلد السادس والثلاثون ،  
١٩٨٣ ، العدد الرابع ، الملحق الإحصائي ، ص ص ٥٤٤ - ٥٤٧ .  
عمود (٣) = عمود (٢) جدول (٢) على عمود (٢) جدول (٤) .  
عمود (٤) = عمود (٣) جدول (٢) على عمود (٢) جدول (٤) .  
عمود (٥) = عمود (٤) جدول (٢) على عمود (١) جدول (٤) .  
عمود (٦) = عمود (٣) على عمود (٥)  $\times$  ١٠٠ .  
عمود (٧) = عمود (٤) على عمود (٥)  $\times$  ١٠٠ .

\* \* \*

وقبل الدخول في تحليل التقديرات السابقة نود الإشارة إلى تحفظ هام بشأن الأرقام القياسية للأسعار المستخدمة في الحصول على متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الريف والحضر أعوام ١٩٥٣ و ١٩٦٠ و ١٩٦٥ ومدى التفاوت بينها وبين الأرقام المستخدمة في السنوات التالية .

١ - بالنسبة للريف ، نلاحظ أن الأرقام القياسية للأسعار في عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٠ تمثل الأرقام القياسية لنفقة معيشة العمال الزراعيين ، بينما الرقم القياسي لعام ١٩٦٥ يمثل الرقم القياسي لأسعار الطعام ، وهو ما قد يختلف عن الرقم القياسي لنفقة معيشة العمال الزراعيين الذي يضم بنوداً أخرى خلاف الطعام . يضاف إلى ذلك أن الأرقام القياسية السابقة تختلف عن تلك المستخدمة في الحصول على متوسط الدخل الحقيقي في السبعينيات وأوائل الثمانينيات . حيث أن الأرقام القياسية الأخيرة هي الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ، أي أسعار التجزئة ، وتضم جميع السلع الاستهلاكية التي يستهلكها سكان الريف .

٢ - بالنسبة للحضر ، تمثل الأرقام القياسية لأعوام ١٩٥٣ و ١٩٦٠ و ١٩٦٥ الأرقام القياسية لنفقة المعيشة على المستوى القومي ، ومن ثم ، فهي غير قابلة للمقارنة مع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الحضر ، والمستخدم في الحصول على متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الحضر في السبعينيات وأوائل الثمانينيات .

وبناءً على التحفظات السابقة ، ولصعوبة مقارنة الدخل الحقيقي في السبعينيات بما كان عليه في الخمسينيات والستينيات ، فإننا سنقصر التحليل التالي على فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، وهي الفترة المتجانسة من حيث الأرقام القياسية للأسعار المستخدمة في الحصول على متوسط الدخل الحقيقي للفرد سواء في الريف أو الحضر . ونقدم ، فيما يلي ، تحليلاً للتقديرات السابقة :

(١) شهدت فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات زيادة مطردة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الريف ، وذلك باستثناء هبوط عرضي في عام ١٩٨٠ . فقد ارتفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الريف من ٤٤ جنيهاً عام ١٩٧٠ (بأسعار ١٩٦٦/٦٧ = ١٠٠) ، إلى ٧٢,٢ جنية في عام ١٩٨١/٨٢ (بأسعار ١٩٦٦/٦٧ = ١٠٠) ومعنى ذلك أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الريف قد حقق في عام ١٩٨١/٨٢ زيادة نسبتها ٦٤,١٪ عما كان عليه في عام ١٩٧٠ ، وبمعدل نمو سنوي مركب ٤,٤٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١/٨٢ . وإذا تم تجزئة هذه الفترة إلى فترتين فرعيتين ، كما هو موضح في الجدول ، فإننا نجد أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الريف قد ارتفع من ٥١,٩ جنية في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ (بأسعار ١٩٦٦/٦٧ = ١٠٠) إلى ٦٦,٣ جنية في المتوسط في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١/٨٢ ، أي أنه ارتفع بحوالي ٢٧,٧٪ في الفترة الثانية عما كان عليه في الفترة الأولى . ويرجع ذلك إلى زيادة الدخل النقدي للفرد في الريف بمعدلات تفوق زيادة الأسعار ، حيث كانت تتسم معدلات التضخم بالاعتدال خلال هذه الفترة .

(٢) إذا نظرنا إلى متوسط الدخل الحقيقي للمزارعين في الريف ، وهم الذين يشكلون غالبية السكان في هذا القطاع ، نجد أنه حدثت زيادة مطردة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ (باستثناء هبوط طفيف عام ١٩٧٨) . حيث ازداد متوسط الدخل الحقيقي للفرد من المزارعين من ٣٦,٧ جنية في عام ١٩٧٠ (بأسعار ١٩٦٦/٦٧ = ١٠٠) ، إلى ٥٣ جنيهاً في عام ١٩٧٩ (بأسعار ١٩٦٦/٦٧ = ١٠٠) أي أنه تحققت زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للمزارع عام ١٩٧٩ نسبتها ٤٤,٤٪ عما كان عليه في عام ١٩٧٠ . أما في أوائل الثمانينيات (١٩٨٠ -



(٣) بالانظر إلى متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الحضر ، نلاحظ أنه ارتفع من ١٠٠ جنيه في عام ١٩٧٠ (بأسعار ١٩٦٦ / ٦٧ = ١٠٠) ، إلى ٢١٩ جنيه في عام ١٩٨١/٨٢ (بأسعار ١٩٦٦/٦٧ = ١٠٠) (٢٤) . ومعنى ذلك أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الحضر قد حقق في عام ١٩٨١/٨٢ زيادة نسبتها ١١٨,١٪ عما كان عليه في ١٩٧٠ ، وبمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ٧٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١/٨٢ ، وهو معدل نمو يفوق كثيراً ذلك الذي تحقق لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد في الريف (٤,٤٪ في المتوسط) . أما إذا أخذنا بتقسيم هذه الفترة إلى فترتين فرعيتين ، كما هو وارد في الجدول ، فإننا نلاحظ أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الحضر قد ارتفع من ١٢١ جنيه في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ (بأسعار ١٩٦٦/٦٧ = ١٠٠) ، إلى ١٧٥,٢ جنيه في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١/٨٢ (بأسعار ١٩٦٦/٦٧ = ١٠٠) . ومعنى ذلك أنه تحققت زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الحضر في الفترة الثانية نسبتها ٤٤,٨٪ عما كان عليه في الفترة الأولى ، وهي زيادة تفوق كثيراً تلك التي تحققت لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد في الريف (٧,٢٧٪) في الفترات المناظرة .

(٤) وإذا نظرنا إلى الوضع النسبي للريف والحضر ، فإننا نلاحظ ما يلي :  
(أ) إن نسبة متوسط الدخل الحقيقي للفرد الذي يقطن الريف إلى نظيره في الحضر لم يكن لها اتجاه واضح خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ، فباستثناء

سنة ١٩٧١ التي تبدو شاذة ، نجد أن هذه النسبة قد تقلبت بين ٤٢,٥٪ و ٤٥,٢٪ ، وبمتوسط ٤٥,٩٪ للفترة ككل . ومعنى ذلك أن النسبة بين متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الحضر ونظيره في الريف تساوي ( ٣٣, ٢ : ١ ) في المتوسط خلال هذه الفترة . أما في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١/٨٢ ، فقد كان هناك اتجاه عام هبوطي ملحوظ لتلك النسبة . حيث هبطت من ٤٣,٩٪ عام ١٩٧٦ ، إلى ٣٣٪ عام ١٩٨١/٨٢ ، وبمتوسط ٣٧,٨٪ خلال هذه الفترة ومعنى ما تقدم أنه حدث تدهور ملحوظ في الوضع النسبي لسكان الريف خلال فترة الانفتاح الاقتصادي بالقياس إلى ما كان عليه الوضع قبل تطبيق هذه السياسة . فقد ارتفعت النسبة بين متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الحضر والريف من ( ٢٨, ٢ : ١ ) عام ١٩٧٦ ، إلى ( ٣٠, ٣ : ١ ) عام ١٩٨١/٨٢ ، أي أن مستوى معيشة الفرد في الريف ( مقيساً بمتوسط الدخل الحقيقي ) أصبح لا يزيد على ثلث مستوى معيشة الفرد في الحضر في أوائل الثمانينيات ، مما يدل على اتساع الفجوة بين الريف والحضر .

ب - تبدو الفجوة بين الريف والحضر أكثر اتساعاً في حالة مقارنة متوسط الدخل الحقيقي للمزارعين ، وهم الكثرة الغالبة من سكان الريف ، بمتوسط الدخل الحقيقي للفرد في الحضر . ومن الملاحظ أن النسبة السابقة لم يكن لها اتجاه واضح خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ، حيث تقلبت تلك النسبة بين ٣٥,٦٪ و ٣٧,١٪<sup>(٢٥)</sup> ، وبمتوسط ٣٥,٤٪ للفترة ككل ( بما فيها عام ١٩٧١ ) . أما في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ / ٨٢ ، فقد كان هناك اتجاه هبوطي واضح لهذه النسبة ، حيث هبطت من ٣٥,٦٪ عام ١٩٧٦ ، إلى ٢٢,٥٪ فقط في عام ١٩٨١/٨٢ ، وبمتوسط ٢٨,١٪ للفترة . ومعنى ذلك أن النسبة بين متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الحضر ومتوسط الدخل الحقيقي للمزارع في الريف قد ازدادت من

(٢,٨١ : ١) عام ١٩٧٦ ، إلى (٤,٤٤ : ١) في ١٩٨١/٨٢ ، مما يدل على الهوة الشاسعة التي تفصل بين مستوى معيشة سكان الحضر ومستوى معيشة الأغلبية الساحقة من سكان الريف (وهم المزارعون) .

٥ - نلاحظ أن توزيع الدخل الحقيقي بين الريف والحضر أكثر سوءاً من توزيع الدخل النقدي حيث نلاحظ أن نسبة متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الريف إلى نظيره في الحضر تكون باستمرار أقل من نسبة متوسط الدخل النقدي للفرد في الريف إلى نظيره في الحضر . ويرجع ذلك إلى أن تغيرات الأسعار في الريف كانت تسبق تغيرات الأسعار في الحضر خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات . فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف من ١٠٠ في ١٩٦٦/٦٧ إلى ٣٧٦,٨ في ١٩٨١/٨٢ ، بينما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر من ١٠٠ في ١٩٦٦ / ٦٧ إلى ٣٢١,٦ في ١٩٨١/٨٢ . وارتفع الرقم القياسي لأسعار مجموعة الطعام والشراب في الريف من ١٠٠ في ١٩٦٦/٦٧ إلى ٤٣٩,٦ في ١٩٨١/٨٢ بينما ارتفع الرقم المناظر في الحضر من ١٠٠ في ١٩٦٦/٦٧ إلى ٤٠٧,٨ في ١٩٨١/٨٢ . وارتفع الرقم القياسي لأسعار الحبوب والنشويات ، وهي المجموعة التي تستوعب نسبة يعتد بها من الإنفاق الاستهلاكي الكلي للأسرة الريفية ، من ١٠٠ عام ١٩٦٦/٦٧ إلى ٣٠٥,٨ عام ١٩٨١/٨٢ ، بينما ارتفع الرقم المناظر في الحضر من ١٠٠ عام ١٩٦٦ / ٦٧ إلى ٢٠١,٩ عام ١٩٨١ / ٨٢ . وارتفع الرقم القياسي لأسعار الحضر في الريف من ١٠٠ عام ١٩٦٦ / ٦٧ إلى ٦١٠,٣ عام ١٩٨١ / ٨٢ ، بينما ارتفع الرقم المناظر في الحضر من ١٠٠ في ١٩٦٦ / ٦٧ إلى ٤٨٧,٤ في ١٩٨١ / ٨٢ ، مع أن الريف هو مصدر هذه الحضر<sup>(٢٦)</sup> . وأحد الأسباب الرئيسية المسؤولة عن الارتفاع النسبي للأسعار في الريف أن النظام المتبع للدورات الزراعية يجعل كثيراً

من الزراع الصغار لا يستطيعون زراعة ما يحتاجونه من المحاصيل الغذائية ، فيلجأون إلى شرائها بأسعار مرتفعة من كبار المزارعين الذين تمكنهم مساحة أراضيهم الواسعة من زراعتها بجانب التزامهم بالدورة الزراعية<sup>(٢٧)</sup> . فقد كان الغرض الأساسي من نظام التجميع الزراعي والدورة الزراعية هو اعتبارات الكفاءة ، أما اعتبارات العدالة أو الآثار التوزيعية للنظام ، فلم تنل أي اهتمام<sup>(٢٨)</sup> . فقد كانت الأسر التي تتكون حيازتها من قطعة واحدة من الأرض تقع في نطاق محصول واحد ، تجبر على شراء الكثير من السلع من السوق الحرة لسد احتياجاتها . وتعاني هذه الأسر ، بدرجة أكبر في السنة التي تزرع فيها حيازتها بالقطن ، حيث تعاني في هذه الحالة من نقص الحبوب التي هي غذاؤها الأساسي . ومن ثم جاء هذا النظام محققاً لمصالح كبار الحائزين ومتوسطيهم الذين يجوزون من الأرض ما يمكنهم من الالتزام بالدورة الزراعية مع زراعة محاصيل إضافية لبيعها في السوق الحرة بأسعار مرتفعة مستغلين شدة الحاجة إليها من جانب فقراء الحائزين وصغارهم إلى جانب المعدمين<sup>(٢٩)</sup> . ومعنى ما تقدم أن سكان الريف يعانون من كل من : انخفاض مستويات دخولهم النقدية بالمقارنة بسكان الحضر ، وارتفاع مستويات الأسعار ونفقات المعيشة بدرجة أكبر مما هو سائد في الحضر .

ويعزى ارتفاع مستويات الأسعار في الريف عنها في الحضر ، بالإضافة إلى العامل المتقدم ، إلى أن نظام توزيع السلع المتبع في مصر يهمل سكان الريف إهمالاً شبه تام . حيث أن هناك تمييزاً واضحاً في توزيع السلع المدعمة لصالح سكان الحضر . فلأسباب سياسية محضة تعمل الحكومة على توفير السلع وبأسعار مدعمة لسكان الحضر بصفة عامة ، والمدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية بصفة خاصة ، خوفاً من القلاقل والاضطرابات السياسية كما حدث في يناير عام ١٩٧٧ ، بينما يعاني سكان الريف من شح في أغلب السلع . فمع اشتداد الموجة

التضخمية في مصر في النصف الثاني من السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، عمدت الحكومة ، في محاولة منها لإرضاء الجماهير الكادحة وخوفاً من الاضطرابات السياسية ، إلى عدة وسائل للحفاظ على مستوى معيشة محدودي الدخل من التدهور ، وكان الدعم السلعي أهم هذه الوسائل . وهكذا أصبح الدعم السلعي يمثل مكوناً أساسياً من مكونات الدخل الحقيقي للفقراء . ويمكن إبراز مدى التفاوت بين الريف والحضر من حيث الحصول على السلع المدعمة كالآتي

(أ) بالنسبة للسلع المربوطة بنظام البطاقات وهي السكر والشاي والزيت والأرز . . . إلخ ، نجد أن الحصة المخصصة للفرد من سكان الحضر تفوق تلك المخصصة للفرد من سكان الريف . أضف إلى ذلك ارتفاع نسبة « غير المقيدين » بنظام البطاقات في الريف بالمقارنة بالحضر .

(ب) بالنسبة للقمح الذي يمثل السلعة الاستراتيجية في برنامج الدعم في مصر ، نجد أن دعم القمح يصل إلى المستهلك من خلال تزويد المخازن بدقيق القمح المدعم حتى يمكنها إنتاج الخبز الرخيص . فإذا نظرنا إلى حقيقة تركز المخازن بالمناطق الحضرية بالإضافة إلى اعتماد الريفيين على الخبز المصنوع من القمح المنتج والمستهلك ذاتياً ، لا تضح لنا مدى ضآلة النفع الذي يعود على الريف من نظام الدعم بالمقارنة بالفوائد التي تعود على سكان الحضر<sup>(٣٠)</sup> .

(ج) وإذا تركنا جانباً القمح و سلع البطاقات ، فإن باقي السلع المدعمة كاللحوم والأسماك المجمدة والحصى الإضافية من سلع البطاقات (كالسكر والزيت والعدس والبقول . . . إلخ) إنما يتم توزيعها من خلال ما هو معروف بالمجمعات التعاونية الاستهلاكية والتي تديرها شركتان من شركات القطاع العام هما الأهرام والنيل ، وتتركز معظم منافذها التوزيعية في القاهرة والإسكندرية بصفة خاصة والمناطق الحضرية في المحافظات

بصفة عامة . وغنى عن الذكر أن التحيز في نمط انتشار هذه المنافذ التوزيعية فيما بين المناطق الجغرافية إنما ينشأ عنه نوع من التمييز غير الرسمي في حصص هذه المناطق من السلع المدعمة .

فإذا أضفنا إلى ضآلة نصيب الريف من السلع المدعمة ، عدم امتداد الرقابة الحكومية على الأسعار إلى الريف بنفس الدرجة التي هي عليها في الحضر ، فإننا نجد أن السوق السوداء أكثر انتشاراً في الريف منها في المدن ، بالإضافة إلى أن الأسعار السائدة فيها أكثر ارتفاعاً منها في الحضر بالنسبة لنفس السلع ، وهو ما يمكن إبرازه من البيانات الآتية عن سعر سلع البطاقات وسعر الحصص الإضافية من سلع البطاقات ، وسعر السوق الحرة لبعض السلع الغذائية الهامة والتي جمعت من بحث ميداني قام به معهد التخطيط القومي بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بواشنطن عام ١٩٨١ / ٨٢ ، على عينة من قرى ومدن مصر شملت ثماني عشرة محافظة .

جدول (٥)  
مقارنة بين سعر البطاطة وسعر الكمية الإضافية وسعر السوق الحرة لبعض السلع الغذائية الهامة  
في مناطق عينة البحث (قرش / كيلوجرام)

البيانات	البحر			الريف			بيان	
	سعر السوق الحرة	سعر البطاطة	سعر الكمية الإضافية من البطاطة	سعر السوق الحرة	سعر البطاطة	سعر الكمية الإضافية من البطاطة		
٢١٣,٠	١٠٠,٠	٦٢,٦	٣٢,٠	١١,٥	٥٨,٣	٣٢,٠	١٠,٧	قرى الوجه البحري
٢٩٣,٠	١٠٠,٠	٦٨,٣	٣٤,٣	١٢,٣	٦٥,٠	٣٨,٠	١٢,٠	قرى الوجه القبلي
٢٧٨,٠	١٠٠,٠	٦٧,٥	٣٣,٢	١١,٩	٦١,٧	٣٥,٠	١١,٤	متوسط الريف
٣٠٠,٠	١٠٠,٠	٤٠,٠	٣٠,٠	١٠,٠	٤٠,٠	٣٠,٠	١٠,٠	المتوسط

المصدر : حسين طه الفقير ، استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية كمحور للتنمية ، مع التطبيق الميداني على مشكلة الغذاء وتوزيعه في الاقتصاد المصري رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ، جدول رقم (٤٠) بالملحق الإحصائي .

تبرز من الجدول السابق ملحوظتان أساسيتان :

١ - التفاوت الملحوظ في سعر نفس السلعة الغذائية حسب مصدر الحصول عليها : ويبدو بوضوح مدى انخفاض سعر الحصص الأساسية التي يحصل عليها الفرد وفقاً للبطاقة التموينية وكذلك سعر الحصة الإضافية التي يحصل عليها من الجمعية التعاونية ( المجمعات الاستهلاكية ) بالقياس إلى سعر السوق الحرة .

٢ - التفاوت الواضح في أسعار السلع الغذائية فيما بين الريف والحضر ، وأيضاً بين ريف بحري وريف قبلي ، حيث تكون أسعار السوق الحرة في الريف ( وخاصة بالنسبة للسكر والزيت وأيضاً السجائر وإن لم ترد في الجدول ) أكثر ارتفاعاً منها في الحضر وتكون الأسعار في ريف الوجه القبلي أكثر ارتفاعاً منها في ريف الوجه البحري .

نستخلص من كل ما تقدم أن الريف إنما يمثل الأغلبية الصامتة ، يضاف إلى ذلك ما يعانيه من الهجوم عليه تحت ستار ما يسمى القرية التي أصبحت مستهلكة بعد أن كانت منتجة ، وكأن طيبات الرزق قد أحلت لأهل المدن فقط وحرمت على أهل الريف .



من البيانات الواردة في الجدول السابق ، يتضح أن التفاوت بين متوسط الانفاق الاستهلاكي للأسرة الريفية ومتوسط الانفاق الاستهلاكي للأسرة الحضرية قد أخذ في التناقص خلال الفترة (١٩٥٨ / ٥٩ - ١٩٨١ / ٨٢) . فقد هبطت نسبة متوسط الانفاق الاستهلاكي للأسرة الحضرية إلى متوسط الانفاق الاستهلاكي للأسرة الريفية من (١,٨٤) في ١٩٥٨ / ٥٩ ، إلى (١,٦٢) في ١٩٦٤ / ٦٥ ، ثم إلى (١,٥٥) في ١٩٧٤ / ٧٥ ، ثم واصلت هبوطها حتى بلغت (١,٣٩) في ١٩٨١ / ٨٢ . ومعنى ذلك حدوث تقارب بين متوسط الانفاق الاستهلاكي للأسرة الريفية ونظيره للأسرة الحضرية . حيث ارتفعت نسبة متوسط الانفاق الاستهلاكي السنوي للأسرة الريفية إلى نظيره للأسرة الحضرية ، بصورة مطردة ، من ٥٤٪ في عام ١٩٥٨ / ٥٩ ، إلى ٧٢٪ تقريباً في عام ١٩٨١ / ٨٢ . ولكن ينبغي ملاحظة أن الانفاق الاستهلاكي المذكور محسوب بالأسعار الجارية وليس الثابتة . فإذا أخذنا في الاعتبار أن مستويات الأسعار في الريف كانت تتغير بدرجة أكبر منها في الحضر ، وخاصة في فترة السبعينات وأوائل الثمانينات ، فمعنى ذلك أن الفروق في مستوى المعيشة (مقاسة بمتوسط الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأسرة) ستكون أكبر مما تعكسه الأرقام السابقة . هذا بالنسبة لمتوسط الإنفاق الاستهلاكي الكلي للأسرة في الريف والحضر ، ولكن يوجد تفاوت فيما بين الريف والحضر من حيث توزيع الأسرة لإنفاقها الاستهلاكي بين مجموعات الإنفاق المختلفة . ويوضح الجدول الآتي متوسط إنفاق الأسرة في الريف والحضر على مجموعات مختارة للإنفاق الاستهلاكي من واقع بيانات بحث ميزانية الأسرة بالعينة لعام ١٩٨١ / ٨٢ .



من البيانات الواردة في الجدول السابق ، يتضح ما يلي :

١ - يمثل الإنفاق على الطعام والشراب ٥٩,٥% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسرة الريفية في عام ١٩٨١ / ٨٢ ، بينما يمثل الإنفاق على هذا البند ٥٠,٢% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسرة الحضرية . ويعكس ذلك انخفاض مستويات الدخل في الريف عنها في الحضر ،

عمله في الحقل أو ذهاب الطلبة إلى المدارس ، استخدام وسائل المواصلات ، حيث يتم الانتقال ، في أغلب الأحيان ، سيرا على الأقدام أو على ظهور الدواب . ومن ثم ، لا يتطلب الأمر حدوث إنفاق .

٣ - هناك تقارب بين الريف والحضر من حيث نسبة ما تخصصه الأسرة من ميزانيتها للإنفاق على الأقمشة والملابس وأغطية القدم ، وكذلك الإنفاق على المسكن ومستلزماته ، كما يتضح ذلك من النسب المذكورة في الجدول ، وإن كان هناك تفاوت ملحوظ بين الريف والحضر في نسبة ما تخصصه الأسرة من ميزانيتها للإنفاق على الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية .

### ثانياً : التفاوت في توزيع الخدمات العامة الأساسية بين الريف والحضر :

يعتبر توافر الخدمات العامة الأساسية كالتعليم والصحة والصرف الصحي ومياه الشرب النقية والكهرباء ووسائل المواصلات من العوامل المؤثرة على مستوى المعيشة . وسوف نعطي ، في هذه النقطة ، لمحة موجزة عن توزيع بعض هذه الخدمات فيما بين الريف والحضر ، لتبين مدى التفاوت القائم في توزيع هذه الخدمات . وسوف نتناول<sup>(٣١)</sup> :

(١) التعليم (٢) مياه الشرب النقية (٣) الكهرباء .

#### ١ - التعليم :

يختلف مدى توافر الخدمات التعليمية من محافظة لأخرى ، وفيما بين المحافظات الحضرية والبحر والمحافظات الأخرى التي يغلب عليها الطابع الريفي . ويختلف ، وبصورة أوضح بين الحضر والريف وفقاً للتعريف الإداري المأخوذ به للتمييز بين الحضر والريف . ويمكن قياس مدى توافر فرص التعليم ، وبمفهوم المخالفة ، بمعدل الأمية السائد في مناطق الريف والحضر : ويوضح الجدول الآتي معدل الأمية وفقاً لبيانات التعداد العام للسكان في عام ١٩٧٦ .

جدول ( ٨ )  
معدل الأمية طبقاً للمناطق (السكان عشر سنوات فأكثر)  
عام ١٩٧٦ ( % )

المنطقة	بيان	ذكور	إناث	جملة
القاهرة		٢٤,٣	٤٥,٦	٣٤,٦
الإسكندرية		٢٧,٦	٤٨,٢	٣٧,٥
بورسعيد		٢٧,٩	٤٤,٧	٣٥,٩
السويس		٣٢,٨	٥٧,٧	٤٤,٤
المحافظات الحضرية		٢٥,٦	٤٥,٦	٣٥,٧
الوجه البحري		٤٤,٥	٧٥,٦	٥٩,٤
الوجه القبلي		٥٣,١	٨١,٣	٦٦,٦
إجمالي الجمهورية		٤٢,١	٧١,٠	٥٦,٣

المصدر : محسوب من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، تعداد السكان والإسكان ١٩٧٦ ( القاهرة ، ١٩٧٨ ) ، ص ٤٩ .

يتضح من الجدول السابق مدى التفاوت بين المحافظات الحضرية من ناحية ومحافظات الوجهين البحري والقبلي من ناحية أخرى من حيث ارتفاع معدل الأمية . إذ ينخفض معدل الأمية في المحافظات الحضرية ( ٣٥,٧ % ) بالمقارنة بمعدل الأمية في محافظات الوجهين البحري ( ٥٩,٤ % ) والقبلي ( ٦٦,٦ % ) ، ويتضح مدى التفاوت ، وبصورة أخطر عند مقارنة معدل الأمية بين الإناث ، فبينما يبلغ معدل الأمية بين الإناث في المحافظات الحضرية ( ٤٥,٦ % ) ، يرتفع هذا المعدل ، وبصورة رهيبية ، في محافظات الوجهين :

البحري ( ٦ , ٧٥ %) والقبلي ( ٣ , ٨١ %). هذا من جانب ، ومن جانب آخر يوجد تفاوت واضح بين معدل الأمية في محافظات الوجه البحري ومعدل الأمية في محافظات الوجه القبلي ، إذ أنه بينما يبلغ معدل الأمية بين إجمالي سكان الوجه البحري ٤ , ٥٩ % ، يرتفع هذا المعدل إلى ٦ , ٦٦ % في محافظات الوجه القبلي . الأمر الذي يشير إلى مدى التفاوت في توافر فرص التعليم فيما بين مختلف المناطق الجغرافية في مصر . ومن أفضل المؤشرات التي تستخدم للتعرف على مدى توافر الخدمات التعليمية وفرص التعليم النسبية ما يسمى معدل القيد ( التسجيل ) للتلاميذ في مختلف المراحل التعليمية وفي مختلف المناطق ، وهو ما يوضحه الجدول الآتي :

جدول ( ٩ )

معدل القيد طبقاً للمنطقة والمرحلة التعليمية عام ١٩٧٦ ( العدد بالألف )

المنطقة	المرحلة التعليمية	الابتدائية	الاعدادية	الثانوية
القاهرة	عدد التلاميذ	٦٨٣	٢٨٨	٢٠٠
	عدد السكان في الفئة العمرية المناظرة	٧١٠	٤١٠	٣٤٠
	معدل القيد ( التسجيل ) ( % )	٩٦,٢	٧٠,٢	٥٨,٨
إجمالي الحضر	عدد التلاميذ	٢٠٧٣	٨٩٦	٦٨٨
	عدد السكان في الفئة العمرية المناظرة	٢٣٢٥	١٢٧٥	١١٢٥
	معدل القيد ( التسجيل ) ( % )	٨٩,٢	٧٠,٣	٦١,٢
إجمالي الريف	عدد التلاميذ	١٩٥٩	٥٩١	٣١٩
	عدد السكان في الفئة العمرية المناظرة	٣٤٢٥	١٦٧٥	١٢٧٥
	معدل القيد ( التسجيل ) ( % )	٥٧,٢	٣٥,٣	٢٥,٠
إجمالي الجمهورية	عدد التلاميذ	٤٠٣٢	١٤٨٧	١٠٠٧
	عدد السكان في الفئة العمرية المناظرة	٥٧٥٠	٢٩٥٠	٢٤٠٠
	معدل القيد ( التسجيل ) ( % )	٧٠,١	٥٠,٤	٤٢,٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان

١٩٧٦ ( القاهرة ، ١٩٧٨ ) ، الجدول التاسع ، ص ١٣٩ .

يتضح من الجدول السابق وجود تفاوت واضح فيما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية من حيث مدى توافر الخدمات التعليمية :

١ - ففي المرحلة الابتدائية تبلغ نسبة الاستيعاب (معدل القيد) ٢, ٨٩٪ من السكان في هذه المرحلة العمرية بالنسبة للمناطق الحضرية ، وترتفع تلك النسبة إلى ٢, ٩٦٪ بالنسبة لمحافظة القاهرة ، بينما تنخفض تلك النسبة إلى ٢, ٥٧٪ من السكان في هذه المرحلة العمرية في المناطق الريفية. وهذا الأمر له دلالة خطيرة . حيث أنه يعني أن أكثر من ٤٠٪ من سكان المناطق الريفية والذين هم في سن التعليم الابتدائي ، لا يتم استيعابهم في المدارس الابتدائية ، بينما تنخفض تلك النسبة إلى قرابة ١١٪ في المناطق الحضرية ، وأقل من ٤٪ في محافظة القاهرة .

٢ - وفي المرحلة الاعدادية ، تبلغ نسبة الاستيعاب ٣, ٧٠٪ من سكان المناطق الحضرية ، بينما تهبط تلك النسبة إلى ٣, ٣٥٪ في المناطق الريفية . أي أن نسبة استيعاب التلاميذ في المرحلة الاعدادية في المناطق الريفية تبلغ حوالي ٥٠٪ من نظيرتها في المناطق الحضرية . الأمر الذي يفصح عن مدى الهوة الفاصلة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية من حيث توافر الفرص التعليمية .

٣ - أما بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي ، فإننا نجد أن نسبة الاستيعاب تبلغ ٢, ٦١٪ في المناطق الحضرية ، بينما تهبط تلك النسبة إلى ٢٥٪ فقط في المناطق الريفية ومرة أخرى ، تفصح هذه النسب عن مدى التفاوت الكبير بين الريف والحضر من حيث توافر فرص العمل .

\* \* \*

٢ - مدى توافر مياه الشرب النقية :

يعتبر الحصول على مياه الشرب النقية أحد الحاجات الأساسية التي ينبغي العمل على إشباعها لأفراد المجتمع . ويوضح الجدول الآتي التفاوت بين الريف والحضر من حيث مدى توافر المياه الصالحة للشرب ، وذلك طبقاً لبيانات تعداد السكان لعام ١٩٧٦ .



جدول (١٠) مدى توافر مياه الشرب النقية في المناطق المختلفة للأسر عام ١٩٧٦ (العدد بالآلاف)

إجمالي	لا يوجد أي مصدر		مخارج البنى		مخارج المسكن ولكن داخل البنى		داخل المسكن		مصدر المياه
	عدد الأسر	(%)	عدد الأسر	(%)	عدد الأسر	(%)	عدد الأسر	(%)	
١٠٦٦	١٧	١,٦	١٨٩	١٧,٧	١١٣	١٠,٦	٧٠,١	٧٤٧	القاهرة
٣٢٤٨	٤٠٠	١٢,٣	٦٠٠	١٨,٥	٢٧٨	٨,٦	٦٠,٧	١٩٧٠	إجمالي الحضر
٣٧٣٧	١٣٥٨	٣٦,٣	٢١٧٤	٥٨,٢	٦٦	١,٨	٣,٧	١٣٩	إجمالي الريف
٦٩٨٥	١٧٥٨	٢٥,٢	٢٧٧٤	٣٩,٧	٣٤٤	٤,٩	٣٠,٢	٢١٠٩	إجمالي الجمهورية

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان لعام ١٩٧٦ ، النتائج الأولية ( القاهرة ، مارس ١٩٧٧ )  
 جدول (٢٥) ، ص ٦١ ، و جدول (٢٦) ص ٦٢ - ٦٣ .

يتضح من الجدول السابق التفاوت بين الريف والحضر من حيث مدى توافر مياه الشرب النقية :

١ - فبينما بلغت نسبة الأسر التي لديها مصدر للمياه داخل المسكن ٦٠,٦٪ من إجمالي عدد الأسر الحضرية في تعداد عام ١٩٧٦ ، نجد أن تلك النسبة تهبط إلى ٣,٧٪ فقط من إجمالي عدد الأسر الريفية في نفس تعداد ١٩٧٦ .

٢ - وفي نفس الوقت ، بينما تبلغ نسبة الأسر التي تعاني من عدم توافر أي مصدر للمياه النقية ١٢,٣٪ من إجمالي عدد الأسر الحضرية في تعداد ١٩٧٦ ، ترتفع تلك النسبة إلى ٣٦,٣٪ من إجمالي الأسر الريفية في نفس العام .

٣ - تتمتع القاهرة بوضع متميز من حيث مدى توافر مياه الشرب النقية . حيث تبلغ نسبة الأسر التي لديها مياه نقية داخل المسكن ٧٠,١٪ من إجمالي عدد الأسر في محافظة القاهرة في عام ١٩٧٦ ، وتبلغ نسبة الأسر التي يمكنها الحصول على مياه نقية من مصدر أواخر ٩٨,٤٪ من إجمالي أسر محافظة القاهرة ، أي أن نسبة الأسر التي ليس لديها أي مصدر لمياه الشرب النقية تبلغ ١,٦٪ فقط من أسر محافظة القاهرة بالمقارنة بـ ١٢,٣٪ بالنسبة لإجمالي المناطق الحضرية و ٢٥,٢٪ بالنسبة لإجمالي الجمهورية .

يتضح مما سبق وجود تفاوت واضح بين الريف والحضر من حيث مدى توافر مياه الشرب النقية والتي تعتبر من أهم الحاجات الأساسية للسكان . ومن الملاحظ أن التفاوت في مدى توافر مياه الشرب النقية يفوق كثيراً التفاوت في متوسط الدخل الحقيقي بين الريف والحضر .

\* \* \*

### ٣ - مدى توافر الكهرباء للاستخدام العائلي :

أصبح توافر الكهرباء للاستخدام العائلي من الحاجات الأساسية التي ينبغي العمل على إشباعها . فالتطور في أنماط الاستهلاك في الحضر والريف ، جعل من الأدوات الكهربائية سلعاً تكاد تكون ضرورية ، تسعى جميع الأسر ، الفقيرة والغنية ، لحيازتها . ونوضح في الجدول الآتي الأسر المستخدمة للكهرباء طبقاً لبيانات التعداد العام للسكان عام ١٩٧٦ .

#### جدول ( ١١ )

توزيع الأسر طبقاً لاستخدام الكهرباء في عام ١٩٧٦ ( العدد بالآلاف )

بيان المنطقة	الأسر المستخدمة للكهرباء		الأسر غير المستخدمة للكهرباء		إجمالي الأسر	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
القاهرة	٨٧٥	٨٢,١	١٩١	١٧,٩	١٠٦٦	١٠٠,٠
إجمالي المناطق الحضرية	٢٤٩٩	٧٦,٩	٧٤٩	٢٣,١	٣٢٤٨	١٠٠,٠
إجمالي المناطق الريفية	٦٩٤	١٨,٦	٣٠٤٣	٨١,٤	٣٧٣٧	١٠٠,٠
إجمالي الجمهورية	٣١٩٣	٤٥,٧	٣٧٩٢	٥٤,٣	٦٩٨٥	١٠٠,٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٧٦ ، النتائج الأولية ، ( القاهرة ، مارس ١٩٧٧ ) ، جدول (٢٢) ، ص ٥٨ ، و جدول (٢٤) ص ص

٥٩ - ٦٠ .

وهنا ، أيضاً ، يتضح وجود تفاوت ضخم بين المناطق الريفية والحضرية من حيث مدى استخدام الكهرباء في الأغراض المنزلية . فبينما تبلغ نسبة الأسر المستخدمة للكهرباء ٧٦,٩٪ من إجمالي الأسر في المناطق الحضرية ، تهبط هذه النسبة إلى ١٨,٦٪ فقط في المناطق الريفية وفقاً لنتائج تعداد عام ١٩٧٦ .

وربما أدى استمرار الحكومة في برنامج كهرة الريف في السنوات التالية لعام ١٩٧٦ إلى تخفيف حدة التفاوت الذي تشير إليه البيانات السابقة المستخلصة من تعداد عام ١٩٧٦ .

\* \* \*

نستخلص من كل المؤشرات السابقة أن هناك فجوة واسعة بين مستويات المعيشة في الريف ومستويات المعيشة في الحضر . وتعتبر تلك الفجوة مسؤولة إلى حد كبير عن تيار الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر .

- 9 - Radwan, S., Agrarian Reform ....., Op. Cit. P. 14 .
- 10 - Hansen, B. & Marzouk, G., Development and Economic Policy in the U.A.R. :Egypt) (Amsterdam, North Holland Publishing Company, 1965), P. 90 .
- ١١ - د . كريمة كريم ، « توزيع الدخل بين الحضر والريف . . . » مرجع سابق ، ص ٧٩ .
- 12 - Radwan, S., Agrarian Reform ....., Op. Cit., P. 16 .
- 13 - Mabro, R. & Radwan, S., the Industrialization ....., Op. Cit. P. 47 .
- ١٤ - روبرت مابرو ، الاقتصاد المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، ترجمة د . صليب بطرس ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ) ، ص ص ١٨٤ - ١٨٥ .
- 14 - El - Issawy, i. «Interconnections Between Income Distribution and Economic Growth in the Context of Egypt's Economic Development» In Abdel - Khalek, G. & Tignor, R., (Eds), the Political Economy of Income Distribution In Egypt (N.Y. : Holmes & Meier, 1982), P. 111 .
- ١٦ - معدلات النمو محسوبة بواسطة الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (١) من هذه الدراسة .
- 17 - Ibrahim, A.H., «Impact of Agricultural Policies on Income Distribution» In Abdel - Khalek and tignor, R. (eds), Op. cit P. 203 .
- 18 - Radwan, S., Agrarian Reform ...., Op. Cit., Table (6.7), P.74.
- ١٩ - الأرقام عن الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٧٣ من : د. علي الجريتلي ، خمسة وعشرون عاماً : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ) ، ص ص ٣١٨ - ٣١٩ .

أما الرقم الخاص لعام ١٩٧٦ فمن :

Mohie Eldin, A., «the Development of the Share of Agricultural Wage Labour In the National Income of Egypt» In Abdel - Khale & Tignor (eds) Op. Cit, P. 244 .

٢٠ - د . سعد حسن متولى ، « الأمن الغذائي والبنيان الزراعي في ضوء الاعتماد على الذات » من بحوث المؤتمر العلمي السادس للاقتصاديين المصريين ( القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٨١ ) ، ص ١٢ .

٢١ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي لعام ١٩٨٠ .

٢٢ - الأرقام الواردة في المتن مأخوذة من : Lipton, M., Why Poor People Stay Poor..., Op. Cit Table (5. 1), P. 430 .

٢٣ - وتبدو تقديراتنا السابقة متسقة إلى حد كبير مع تقدير البنك الدولي لتوزيع الدخل بين الريف والحضر لعام ١٩٧٦ . فقد قدر البنك الدولي حصة الريف بـ ٣٩,٧٪ وحصة الحضر بـ ٦٠,٣٪ من إجمالي الدخل الموزع لعام ١٩٧٦ ( معلومات حصلنا عليها من وزارة التخطيط ، إدارة الاستهلاك ) . ومن تقديراتنا السابقة ، يتضح أن حصة الريف بلغت ٣٩,١٪ وحصة الحضر ٦٠,٩٪ من الدخل المحلي الإجمالي لعام ١٩٧٦ .

٢٤ - مع ملاحظة إن هناك بعض القيم الشاذة مثل تلك الخاصة لعام ١٩٧١ ، أو تلك الخاصة بعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، والتي قد تعود إلى تعدد مصادر البيانات المستخدمة في الحصول على متوسط الدخل النقدي للفرد . انظر التحفظات الواردة على تقديرات الدخل النقدي في الحضر والريف ، ص ص ٧-٨ من هذه الدراسة .

- ٢٥ - باستبعاد عام ١٩٧١ حيث تبدو النسبة شاذة في هذه السنة .  
٢٦ - الأرقام القياسية للأسعار الواردة في المتن مأخوذة من : البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد السادس والثلاثون ، ١٩٨٣ ، العدد الرابع ، ص ص ٥٤٤ - ٥٤٧ .

27 - Radwan, S., Agrarian Reform ..., Op. Cit., P. 63 .

28 - Ibrahim, A.H., «Impact of Agricultural Policies ....» Op. Cit., P. 199 .

29 - Ibid., P. 200 .

30 - Mohie - Eldin, A., «Income Distribution and Basic Needs ... » Op. Cit., P.

79 .

٣١ - لدراسة مدى توافر الخدمات الصحية في كل من الريف والحضر والوضع النسبي لكل منهما يمكن الرجوع إلى :

هبة أحمد نصار ، دراسة في اقتصاديات الصحة العامة وتقييم السياسات الصحية في مصر ، رسالة دكتوراه ( غير منشورة ) ، ( كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ) . حيث أوضحت الباحثة أن نمط توزيع الخدمة الصحية في مصر مرتبط بنمط توزيع الخدمات العامة الأساسية كالـتعليم والكهرباء ومياه الشرب . . . . إلخ . حيث تبين من هذه الدراسة تركـز الخدمات الصحية في المحافظات الحضرية ( القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس ) ، تليها محافظات الوجه البحري . وتأتي محافظات الوجه القبلي في المؤخرة من حيث حصتها من هذه الخدمات . واتضح أن وضع الخدمات الصحية في محافظتي قنا وسوهاج ، بصفة خاصة ، متدهور بصورة بالغة .

انظر ، المرجع السابق ، ص ص ٤٢١ - ٤٢٤ .

وبالنسبة لوسائل المواصلات والصرف الصحي ، انظر :

Mohie - Eldin, A., «Income Distribution .... » Op. Cit., pp 51 - 55, 66 -

## مراجع الدراسة

- ١ - البنك الأهلي المصري ( ١٩٧٥ ، ١٩٨٣ ) النشرة الاقتصادية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الأول ، المجلد السادس والثلاثون العدد الرابع .
- ٢ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ( ١٩٦٣ ) ، تعداد السكان لعام ١٩٦٠ ( القاهرة ) .
- ٣ - \_\_\_\_\_ ( ١٩٧٨ ) ، التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٧٦ ( القاهرة ) .
- ٤ - \_\_\_\_\_ ( ١٩٨٠ ) ، الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٥٢ - ١٩٧٩ م ( القاهرة ) .
- ٥ - \_\_\_\_\_ ( ١٩٧٨ ، ١٩٨٥ ) بحث ميزانية الأسرة بالعينة في جمهورية مصر العربية ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ، و ١٩٨١ / ١٩٨٢ ( القاهرة ) .
- ٦ - حسين طه الفقير ( ١٩٨٣ ) ، استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية كمحور للتنمية ، مع التطبيق الميداني على مشكلة الغذاء وتوزيعه في الاقتصاد المصري ، رسالة ماجستير ( غير منشوره ) ( كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ) .
- ٧ - روبرت مابرو ( ١٩٧٦ ) الاقتصاد المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، ترجمة د . صليب بطرس ( القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ) .
- ٨ - د . سعد متولي ( ١٩٨١ ) « الأمن الغذائي والبنيان الزراعي في ضوء الاعتماد على الذات » من بحوث المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين ، ( القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ) .
- ٩ - د . علي الجريتلي ( ١٩٧٧ ) ، خمسة وعشرون عاماً : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ) .



- ١٠ - د . كريمه كريم ( ١٩٧٩ ) ، « توزيع الدخل بين الحضر والريف  
١٩٥٢ - ١٩٧٥ » ، الاقتصاد المصري في ربع قرن ، ١٩٥٢ -  
١٩٧٧ ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين  
المصريين (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب) .
- ١١ - وزارة التخطيط ( ١٩٨١ ) تطور الاقتصاد المصري في عشر سنوات  
١٩٦٩ / ٧٠ - ١٩٧٩ ( القاهرة ، أغسطس ) .

- 12 - El - Issawy, I. (1982) «Interconnections Between Income Distribution and Economic Growth in the Context of Egypt's Economic Development» In Abdel - Khalek, G. & Tignor, R. (eds.), the Political Economy of Income Distribution In Egypt (New York : Holmes & Meier) .
- 13 - EL - Kholi, O.A. (1973), « Disparities of Egyptian Personal Income Distribution As Reflected By Family Budget Data « L' Egypte Contemporaine, Vol. 14, No. 354, Oct .
- 14 - Hansen, B. & Marzouk, G. (1965), Development and Economic Policy In the U.A.R, (Egypt) (Amsterdam : North Holland Publishing Company) .
- 15 - Ibrahim, A. H. (1982), «Impact of Agricultural Policies on Income Distribution » In Abdel - Khalek, G & Tignor, R. (eds. ), the Political Economy of Incomedistribution In Egypt ( N.Y. : Holmes & Meier) .
- 16 - Lipton, M. (1977), Why Poor People Stay Poor : Urban Bias In World Development ( Cambridge : HarVard University Press) .
- 17 - Mabro, R & Radwan , S. (1976) the Industrialization of Egypt, 1939 - 1973, Policy and Performance ( Ox ford : Clarendon Press ) .

- 18 – Mohic – Eldin , A., (1982) « the Development of the Share of Agricultural Wage Labour In the National Income of Egypt » In Abdel – Khalek , G & Tignor, R., ( Eds. ), the Political Economy of Income Distribution In Egypt (N.Y. : Holmes & Meier ) .
- 19 – ----- (1982) «Income Distribution and Basic Needs In Urban Egypt » , Cairo Papers In Social Science, AUC, Vol. 5, No. 3, Nov .
- 20 – Radwan, s. (1977), Agrarian Reform and Rural Poverty, Egypt 1952 – 1975, ( Geneva : ILO ) .
- 21 – ----- and Lee, E. (1977), the Anatomy of Rural Poverty, Egypt ( Geneva : ILO, World Employment Programme ) .
- 22 – Waterbury, J. (1982) «Patterns of Urban Growth and Income Distribution In Egypt» In Abdel – Khalek, G. & Tignor, R. ( eds ), the Political Economy of Income Distribution In Egypt ( N.Y. : Holmes & Meier ) .